

الجمعية التونسية للصحفيين الوطنيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens snjt

لا لتدنيس أرض تونس الثورة

تقرير شهر مارس 2019

الصحفيين التونسيين
Syndical National des Journalistes Tunisiens
SNJT
ال نقابة الوطنية
Journalistes Tunisiens

14

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر مارس 2019

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتيميا:

شاكر بلقاسم

الفصل 31 من الدستور التونسي

حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة.
لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات

الفصل 9 من المرسوم 115 الخاص بحرية الصحافة والطباعة والنشر

يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات وأن يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حر وتعددي وشفاف

مقدمة عامة

تزامن شهر مارس 2019 مع الدورة الثلاثين للقمّة العربية في تونس التي سبقها اجتماع وزراء الداخلية العرب. وقد دفع الصحفيون خلال هاتين المناسبتين ضريبة سوء التنظيم حيث تم حرمان بعض الصحفيين من الاعتماد ومن تغطية هذه المناسبات في ضرب لمبدأ تكافؤ الفرص بين كل وسائل الإعلام في الحصول على المعلومة. وعادة ما يكون هذا الإقصاء العدد الكبير للصحفيين مرافقي الوفود الرسمية للرؤساء أو الوزراء.

كما تزامن شهر مارس مع انطلاق التحركات الاحتجاجية في الجزائر وقد عملت السلطات الجزائرية على ترحيل صحفيين تونسيين إثنين من الجزائر هما كل من مراسلة قناة "تي آر تي" انتصار الشلي ومراسل وكالة الأنباء "رويترز" طارق عمارة مما حال دون تغطيتهما للأحداث. وخلال شهر مارس تم استعمال القضاء لتتبع الصحفيين حيث أثرت عديد القضايا التي تعود لسنوات 2017 و 2018 ضدّ الصحفيين وتم الاستماع للصحفيين في 5 مناسبات في رقم قياسي يسجل منذ انطلاق أعمال وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية.

وقد مثل الصحفيون خلال الأبحاث الأمنية أمام فرق غير متخصصة في ملفات الصحافة والطباعة والنشر وخارج إطار المرسوم 115.

كما مارس القضاء خلال شهر مارس الرقابة المسبقة الممنوعة دستوريا على الإعلام ما ينذر بإمكانية استعمال القضاء مجددا كسلاح ضد الصحفيين لترهيبهم وثنيتهم عن معالجة القضايا الحارقة التي تحوم حولها شبهات الفساد والرشوة وفي ملفات مهمة كقضايا الصحة وخاصة فاجعة مقتل 15 رضيع في مستشفى الرابطة بتونس.

ولا تخفي النقابة ارتياحها أمام حفظ ملفات قضائية ضد صحفيين في حالة واحدة أو الحكم بعدم سماع الدعوى لفائدتهم في 3 مناسبات ولكنها تخشى أن يكون القضاء سلاحا للضغط والترهيب في ملفات أخرى في اتجاه الأصوات الداعية إلى الحرية وضمن حقوق المواطن.

كما تواصلت خلال شهر مارس 2019 حالات المضايقة والمنع من العمل التي تطال الصحفيين والتي تمثل مؤشرا سلبيا ونحن على مشارف مرحلة مهمة في تاريخ تونس و استحقاقات انتخابية تستحق الكثير من الجهد لضمان استقلالية الصحافة في مواكبتها.

تقرير شهر مارس 2019

وتعتبر النقابة أن الصحفيين اليوم يجدون أنفسهم محاصرين من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية في محاولة للضغط عليهم وتوجيههم وهو ما يحتم وقفة صارمة ضد هذا الجزر الذي يمثل خطرا على مكسب الحرية الذي قاتل من أجله الصحفيون سنوات بعد الثورة وقبلها.

وتُذَكِّر النقابة كل الأطراف أن الصحفيين هم الميزان الذي يضمن استقرار المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهو العين الرقبية على المسؤولين مهما كان موقعهم ومن الضروري أن توفر لهم كل الأطراف الظروف المناسبة لأداء أعمالهم في اطار من الاستقلالية والحرية.

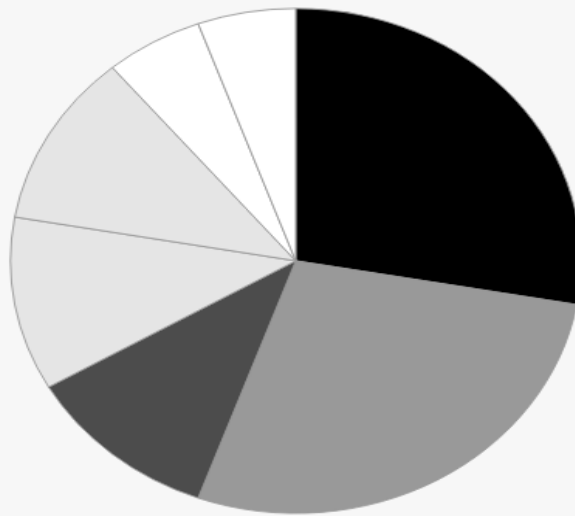
وتطلب النقابة كل الأطراف باحترام طبيعة عمل الصحفيين والنأي بهم عن الصراعات السياسية والفكرية التي يشتد وقعها مع اقتراب الانتخابات القادمة.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

حافظت الاعتداءات على الصحفيين على وتيرتها خلال شهر مارس 2019، حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال شهر مارس 2019، 18 اعتداء من أصل 27 اشعاراً بإمكانية اعتداء وردت على وحدة الرصد عبر الاتصال المباشر أو البيانات أو الأخبار، أو على شبكات التواصل الاجتماعي. وطالت الاعتداءات 39 صحفياً وصحفية من بينهم 15 صحفية و24 صحفياً يعملون في 15 قناة تلفزيونية و 4 إذاعات و 2 مواقع الكترونية ووكالة أنباء. وتعرض الصحفيون خلال هذا الشهر إلى 5 حالات منع من العمل و5 حالات تتبّع عدلي و حالاتي اعتداء جسدي وحالتي اعتداء لفظي وحالتي رقابة وحالة احتجاز وحالة هرسة.

أنواع الاعتداءات

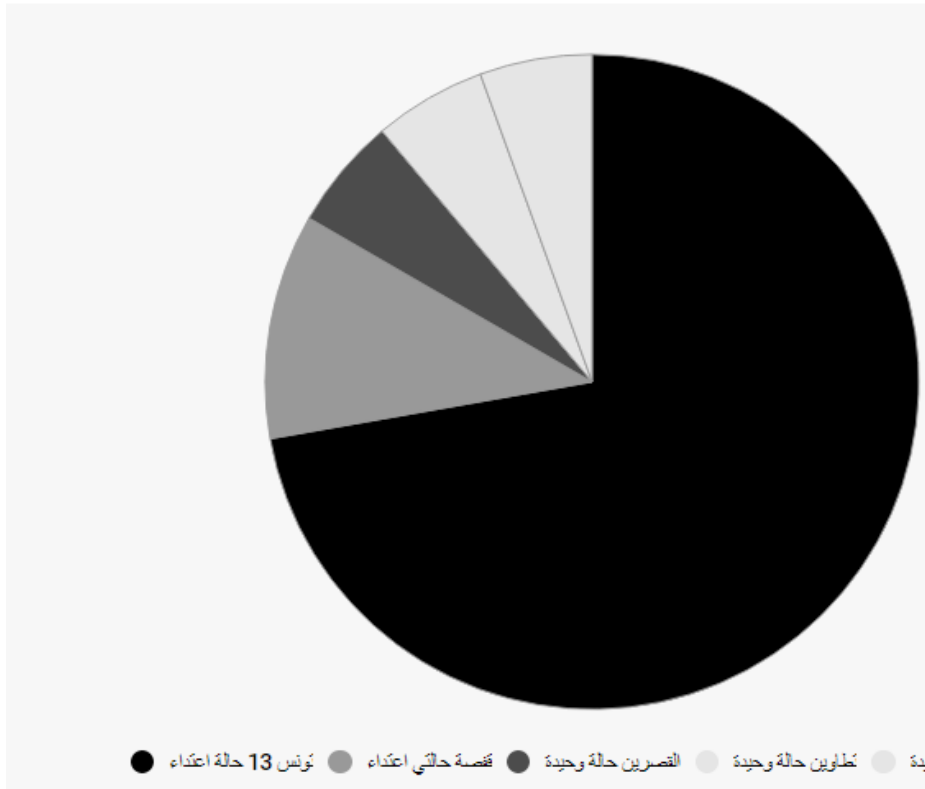


● منع من العمل 5 حالات ● تتبّع عدلي 5 حالات ● اعتداء جسدي 2 حالات ● رقابة 2 حالات
● اعتداء لفظي 2 حالات ● هرسة حالة وحيدة ● احتجاز حالة وحيدة ● اعتداء جسدي 2 حالات

وقد كانت الأطراف الرسمية مسؤولة عن 12 حالات اعتداء تضرر منها الصحفيون، حيث كان الموظفون العموميون مسؤولين عن 6 اعتداءات ومسؤولون محليون وقاضي تحقيق مسؤولين عن اعتدائين اثنين لكل منهما ونواب وأعوان عموميون مسؤولين عن اعتداء وحيد. وكانت الأطراف غير الرسمية مسؤولة عن 6 حالة اعتداء تضرر منها الصحفيون، حيث كانت شركات خاصة مسؤولة عن اعتداءين وكان النقابيون الأمنيون ومحبو جمعيات رياضية وفنانون ومواطنون مسؤولين على اعتداء وحيد لكل منهم.

وقد تركّزت الاعتداءات أساسا في ولاية تونس في 13 حالة وفي قفصة في حالتين وفي كل من القصرين وتطاوين وصفافس في حالة واحدة في كلّ منها.

أنواع الاعتداءات حسب الجهات



أعمال منع وهرسلة واحتجاز للصحفيين

سجلت وحدة الرصد خلال شهر مارس 2019 اعمال منع ومضايقة استهدفت الصحفيين في تونس من قبل أطراف مختلفة حرمتهم من نقل المعلومات وأثرت جزئيا على عملهم بسبب مضايقتهم وهرسلتهم واحتجازهم أحيانا لمنعهم من العمل.



* منع الصحفيين من تغطية حادثة الولدان

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 9 مارس 2019

المعتدى عليهم : 8 ممثلين لوسائل إعلام

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

تم منع الصحفيين من العمل بمركز التوليد وطب الرضيع التابع لمستشفى الرابطة من قبل أعوان أمن بالزي النظامي خلال تغطيتهم لفاجعة مقتل 12 رضيعا بالمركز المذكور نتيجة مصل يرجح أنه متعفن. وقد أكد أعوان الامن للصحفيين أن هناك تعليمات من قبل إدارة المستشفى بعدم دخول أي صحفي دون الحصول على ترخيص من قبلها.

حيث تنقل طاقم عمل "التلفزة الوطنية 1" لتغطية الحادثة وتمكن في مرحلة أولى من الدخول إلى بهو المستشفى لكن مدير إقليم الأمن الوطني طلب منهم الخروج وأشار إلى ضرورة الحصول على ترخيص من إدارة المستشفى.

وبتوافد الصحفيين من مختلف المؤسسات الإعلامية على المكان، توجه نحوهم رئيس إقليم الأمن بتونس وأعلمهم أن هناك تعليمات صادرة من إدارة المؤسسة الصحية تمنع دخول أي صحفي دون الحصول على ترخيص منها.

ولم يتمكن الصحفيون من الدخول إلى داخل مستشفى الرابطة والحصول على تصريحات صحفية وقد اكتفوا بالحصول يومها على تصريح من قبل والي تونس عندما توجه نحوهم امام الباب الرئيسي للمستشفى والذي نفى أن يكون أصدر التعليمات بمنعهم من الدخول.

* منع صحفيات من العمل أمام مستشفى الرابطة

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 11 مارس 2019

المعتدى عليهم: 3 صحفيات من قسم الأخبار

المعتدي: أعوان عموميون

الوقائع:



عمل أعوان في مركز التوليد وطب الرضيع التابع لمستشفى الرابطة إلى منع 3 صحفيات من العمل ومحاولة الاعتداء عليهم.

حيث تنقلت 3 صحفيات إلى المركز المذكور وعملن على تغطية الوقفة الاحتجاجية التي نظمها العاملون به احتجاجا على طبيعة التغطية الاعلامية لفاجعة وفاة 12 رضيعا بالمستشفى .

وقد اعتبر المحتجون أن التغطية الاعلامية ألبت الرأي العام ضدهم، وطالب بعض المحتجين الصحفيات بالاستظهار بترخيص تصوير في حين أن الوضعية استثنائية ولا تخضع لترخيص بالتصوير. وأمام تمسك الصحفيات بأداء مهامهن ، حاول بعض المحتجين الاعتداء عليهن.

* منع صحفيين من تغطية اجتماع وزراء الداخلية العرب

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

المكان: ولاية تونس



التاريخ: 4 مارس 2019

المعتدى عليهم : مراسل قناة "الحرّة" توفيق العياشي

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

تم منع كل من مراسل قناة "الحرّة" توفيق العياشي مجموعة من تغطية اجتماع وزراء الداخلية العرب الذي عقد بتونس رغم تقديم طلبات الاعتماد في الأجل المحددة لذلك. وكان الصحفي قد تنقل إلى مقر انعقاد اجتماع الداخلية العرب بعد التثبيت من تقديم طلب الاعتماد في التوقيت المطلوب ولكن فوجئ بمنعه من الدخول دون تقديم أي سبب يذكر. كما تم حرمان صحفيين آخرين من تغطية الاجتماع نتيجة عدم علمهم بأجل التقديم في غياب سياسة اتصالية واضحة للقائمين على الاتصال في أمانة وزراء الداخلية العرب وما اعتبره الصحفيون "انتقائية" في إعلام المؤسسات الإعلامية. وبالتواصل مع المكلفة بالإعلام في أمانة وزراء الداخلية العرب أكدت أن بعض الصحفيين قدموا مطالب اعتماد متأخرة مما استحال معه تمكينهم من الدخول لأسباب تنظيمية، بسبب محدودية طاقة استيعاب قاعة الاجتماعات، ونظرا أيضا لاصطحاب عدد من الوزراء لطواقم صحفية معهم.



* منع صحفيي إذاعة "قفصة" من العمل

المكان: ولاية قفصة

التاريخ: 25 مارس 2019

المعتدى عليهم : الصحفيان بإذاعة "قفصة" سوار عمايدية و أحمد عقوني

المعتدي: مسؤول محلي

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

الوقائع:

طرد رئيس بلدية جديان بولاية القصرين طاقم عمل برنامج "8/23" الذي يبث أسبوعيا على إذاعة "قفصة" بتعلة عدم الاستئذان منه قبل دخول قاعة الاجتماعات بالبلدية والتسجيل فيها مع المواطنين والضيوف رغم علمه المسبق بتحول الطاقم الصحفي للتسجيل هناك.

وقد تنقل الطاقم الصحفي يومها بناء على موافقة المسؤول المحلي للتسجيل داخل مقر البلدية مع مجموعة من المواطنين وأعضاء من المجلس البلدي. وتفاجئوا بالتحاق رئيس البلدية بالقاعة وقيامه بطردهم بطريقة مهينة لأنهم كانوا برفقة مستشار بلدي له خلافات معه ونظرا لعدم مرور الطاقم الصحفي بمكتبه قبل انطلاق التسجيل.

وقد تواصلت وحدة الرصد بالمسؤول المحلي الذي أكد أن ما بدر عنه سببه عدم اعلام الطاقم الصحفي له عند الوصول وأنهم دخلوا دون استئذان منه إلى مرفق عمومي، ونفى بداية طرده لهم ولكنه تراجع عن ذلك بعد مده بفيديو تم توثيقه لعملية الطرد.

وكانت وحدة الرصد قد عاينت مقاطع فيديو نشرت على الصفحة الرسمية لمستشار بلدي بالجهة يوثق عملية الطرد الطاقم الصحفي.

وقد تلقت الصحفية سوار عمايدية اتصالا هاتفيا من معتمدية القصرين للاعتذار حول ما تعرض له الطاقم الصحفي.



* منع صحفيين من العمل خلال القمة العربية

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 25 مارس 2019

المعتدى عليهم : ممثلو وسائل إعلام

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

تم حرمان ممثلو 10 وسائل إعلام وطنية وأجنبية من تغطية الأعمال التحضيرية للدورة الثلاثون العادية للقمة العربية المنعقدة بتونس.

وقد أدى هذا الحرمان إلى تعطيل عمل الصحفيين ممثلي وسائل الإعلام وحرمان متابعيها من المعلومة. وقد تعلّلت مصالح رئاسة الجمهورية في كلّ مرة بـ "إشكال تقني" طرأ على بوابة التسجيل، وتمّ إثر ذلك تركيز لجنة للتدقيق في مطالب الاعتماد.

وقد تمّ إثبات ورود حالتين فقط لتسجيل خارج الآجال المحدّدة من ضمن الحالات التي تلقّتها وحدة الرصد. كما تمّ التثبت من قبل وحدة الرصد من إتمام الصحفيين الآخرين لكلّ الوثائق المطلوبة في الآجال.

وقد تشكّى عديد الصحفيين من سوء معاملة بعض عناصر الفريق المكلف بمنح بطاقات الاعتماد إضافة إلى هرسلة بعضهم على خلفية تقديمهم شكاوى للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. وبعد إصدار النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لبيان في خصوص هذه الحالة، تواصلت معها رئاسة الجمهورية وتم حل إشكاليات الاعتماد للصحفيين الذين اشتكوا لديها.

* احتجاز فريق "الحقائق الأربع"

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 5 مارس 2019

المعتدى عليهم: فريق عمل قناة "الحوار التونسي"

المعتدى: موظفون عموميون

الوقائع:



احتجز مسؤولون بالبريد التونسي في مركز الفرز البريدي بمطار تونس قرطاج الدولي فريق عمل برنامج "الحقائق الأربع" على قناة "الحوار التونسي" عند تفتنهم لتواجده بمأوى سيارات مطار تونس قرطاج.

حيث توجه الفريق الصحفي إلى مأوى السيارات بمطار تونس قرطاج للحصول على لقطات لمواجهة مركز الفرز وبعد الانتهاء من التصوير وأثناء مغادرة المكان تفاجأ بقدم مسؤولين اثنين عن مركز الفرز طلبا منهما هويتهما وسبب تواجدها بالمكان المذكور.

وقد مدّ فريق العمل المسؤولين بالمعطيات المطلوبة وحاول إقناع إطارات ومسؤولي المركز أنه قام فقط بالتقاط بعض المقاطع للواجهة الامامية من اجل استعمالها من قبل الصحفي في تقريره الصحفي حول التفتن لـ 19 رسالة مسمومة وحجزها وفتح تحقيق من قبل وزارة الداخلية، ولكن المسؤولين تواصلوا هاتفيا بأعوان التحقوا بالمكان وحاولوا الضغط على الفريق الصحفي للاطلاع على مضمون آلة التصوير.

وعند محاولة الفريق مغادرة المكان تم اعتراض طريقهم من قبل الإطارات والأعوان في محاولة لإجبارهم على محو المادة المصورة ولكن الفريق تجاوزهم بسيارته وغادر المكان.

* نائب يقوم بهرسلة قسم الأخبار

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 15 مارس 2019

المعتدى عليهم : 3 صحفيات من قسم الأخبار

المعتدي: نواب

الوقائع:

عمد النائب عن حزب صوت الفلاحين فيصل التبيني إلى اتهام قسم الأخبار بالتلفزة الوطنية بالخضوع إلى تعليمات من خارج المؤسسة لعدم تمرير مداخلته في نشرات الأخبار. وحسب رئيسة تحرير الأخبار بالتلفزة الوطنية فإن التبيني دأب على التشهير بها سواء عبر مداخلته البرلمانية أو مداخلته الإعلامية واتهامها بصنصرته بتعلة تلقيها تعليمات من المستشار الاعلامي نتيجة علاقتها العائلية به. وخلال تعبير الصحفية بقسم الأخبار سماح الخلصي عن احتجاجها على تصريحات التبيني، عمل هذا الأخير على إهانتها. وقد عاينت وحدة الرصد تصريحات اعلامية للنائب للحديث عن التعليمات في التلفزة الوطنية وأنه تتم صنصرته.

التعليق القانوني العام:

يمنع القانون التونسي فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف وسائل الإعلام لما في ذلك من ضرب لحق المواطن في الحصول على المعلومة وفي اعلام حر وتعددي وشفاف وفي حالات المنع من العمل التي تم تسجيلها ضرب لحق أساسي كرسه القانون للصحفي في النفاذ والحصول على المعلومة والأخبار والبيانات من مصادرها المختلفة. كما تعتبر عمليات الاحتجاز من باب التضيق على الصحفيين وهرسلتهم.



اعتداءات بالعنف اللفظي والجسدي على الصحفيين

تتواصل عمليات الاعتداء بالعنف اللفظي والجسدي خلال شهر مارس 2019 على الصحفيين وما يمكن أن تخلفه من أضرار جسدية ونفسية للصحفيين وخاصة الإناث منهم وللأسف فإن العنف داخل الملاعب تواصل خلال شهر مارس 2019 وامتد العنف إلى الفضاءات العامة وحتى داخل المؤسسات الإعلامية نفسها.

* الاعتداء على فريق الحوار التونسي في قفصة

المكان: ولاية قفصة

التاريخ: 8 مارس 2019

المعتدى عليهم: فريق عمل قناة "الحوار التونسي"

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

تمت ملاحقة فريق عمل الحوار التونسي من قبل بعض موظفي شركة فسفاط قفصة ومنعه من التصوير والاعتداء عليه لفظيا على خلفية عمل الفريق الصحفي على تحقيق حول أزمة الفسفاط وتعطل الإنتاج. حيث تنقل الفريق المتكون الصحفي المتكون من الصحفي بوخضرة حاجي والمصور الصحفي أحمد بوريقة ومرافقهم سليم بن عثمان للتصوير بقفصة بعد حصوله على ترخيص في الغرض من الإدارة العامة للشركة بالعاصمة وموافقة الإدارة العامة بقفصة. ولكن فور تظن بعض الإداريين بالشركة لتواجد الفريق الصحفي وعند مغادرته للمكان عملوا على ملاحقة الفريق بالسيارة ومن ثمة الاعتداء عليه لفظيا، ورغم استظهار الصحفي بوخضرة حاجي بالترخيص الا انهم رفضوا تمكين الفريق الصحفي من العمل.

ورغم تواصل وحدة الرصد مع الناطق الرسمي باسم الشركة لمعرفة رد الإدارة إلا أنه رفض الإجابة أو الرد على الموضوع.

* الاعتداء على فريق عمل "الديوان أف أم" برادس

المكان: ولاية بن عروس

التاريخ: 13 مارس 2019

المعتدى عليهم: فريق عمل اذاعة "الديوان أف أم"

المعتدي: محبو جمعية رياضي



الوقائع:

اعتدت بعض عناصر من محبي جمعية الترجي الرياضي التونسي على فريق عمل إذاعة "الديوان أف أم" داخل المنصة المخصصة للصحفيين خلال مباراة الترجي الرياضي التونسي والنادي الرياضي الصفاقسي بملعب رادس بالعاصمة.

وعملت هذه العناصر على دفع فريق عمل الديوان إلى قاعة الندوات الصحفية بالقوة حيث عمل أحد الحاملين لشارة كتب عليها "ترجي تي في" على سبهم وشتتهم داخل القاعة.

حيث توجه أحد المكلفين بالاتصال بالترجي الرياضي التونسي نحو الصحفي حاتم قزبار الذي كان يعمل على النقل المباشر للمباراة وافتك منه الهاتف الجوال متهما إياه بتصوير ردة فعل الجماهير إثر تسجيل الهدف. وقد حاول الصحفي اقناع المعتدي أنه بصدد التعليق المباشر لفائدة الاذاعة إلا أنه تفاجئ بالاعتداء عليه بواسطة لكمة على مستوى الوجه، في الوقت الذي عمل فيه عدد من جماهير الترجي على استهداف المنصة رميا بالقوارير.

وقد التحق عدد من جماهير الترجي بمنصة الصحفيين وعملوا على دفع فريق عمل الإذاعة وإخراجه عنوة من المنصة في اتجاه قاعة الندوات ولم يتم فظ الاشكال الا بتدخل عدد من الصحفيين المتواجدين بالمكان.

تقرير شهر مارس 2019

وقد عاينت وحدة الرصد أن عددا من الصفحات المحسوبة على محبّي الترجي الرياضي التونسي قد شنت حملة سبّ وشتم وتحريض ضدّ فريق عمل "الديوان أف أم" وعمدت إلى نشر صور للصحفيين حاتم قزبار وكريم مقني.

وكان مسؤول من الترجي الرياضي التونسي قد أنكر علاقة الجمعية الرياضية بالمعتدي إلا أنه وخلال تدخل مباشر على إذاعة "الديوان أف أم" وثفته وحدة الرصد أكد انتمائه لفريق الاتصال بالجمعية الرياضية.

* الاعتداء على مراسلة التلفزة الوطنية بالقصرين

المكان: ولاية القصرين

التاريخ: 17 مارس 2019

المعتدى عليهم: مراسلة القناة الوطنية نادي الرطبيي

المعتدي: مسؤول محلي

الوقائع:



اعتدى مسؤول بلدي على مراسلة التلفزة الوطنية بالقصرين نادي الرطبيي وحاول الاعتداء بالعنف على زوجها. ويأتي الاعتداء اثر حملة تحريض من قبل الملحق الإعلامي لهذه البلدية على الصحفيين في القصرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

حيث تنقلت الرطبيي إلى مدينة سبيطلة لإنجاز تحقيق حول تظاهرة "الأيام الرومانية" وفور انتهاء عملها تنقلت رفقة زوجها لتناول الغداء وصادف وجود المسؤول الجهوي والذي تهجم عليها فور تطفنه لوجودها. ووجه المسؤول الجهوي كلام نابي للصحفية مما دفع زوجها للتدخل، وفور تعبير الزوج عن احتجاجه على ما بدر من المسؤول حاول هذا الأخير الاعتداء عليه.

وكان المكلف بالاعلام ببلدية سبيطلة قد شن حملة تحريض على الصحفيين قبلها بيوم على شبكات التواصل الاجتماعي.

* فوزي بن قمره يعتدي على صحفية بقناة "الحوار التونسي"

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 25 مارس 2019

المعتدى عليهم : الصحفية بقناة "الحوار التونسي" عبير ذويب

المعتدي: فنانون

الوقائع:

اعتدى المعلق ببرنامج "أمور جدية" الذي يبث على قناة "الحوار التونسي" فوزي بن قمره بالعنف اللفظي والجسدي على الصحفية بالبرنامج عبير ذويب. حيث أن عمد بن قمره الى التهجم على الصحفية خلال استراحة التصوير بعبارات مخلة متهما الصحفية أنها كانت سببا في قطع كلامه من قبل مقدم البرنامج علاء الشابي. وقد تواصلت معها الإدارة لإعلامها بأن بن قمره يود الاعتذار لكنها لم ترى موجبا لذلك وتجاوزت الموضوع. ولكن تفاجأت الصحفية بالتحاق بن قمره بمأوى سيارات القناة التلفزيونية وتوجهه نحو سيارتها ليفتح الباب ويتوجه نحوها بعبارات نابية ثم بدفعها ويعتدي عليها بالعنف الجسدي. وقد تدخل الموجودون بالمكان لمنعه من مواصلة الاعتداء عليها. وقد أعلنت ادارة القناة اثر الحادثة قرارها بالاستغناء على خدمات فوزي بن قمره، وتعترم الصحفية تقديم دعوى قضائية ضد المعتدي.

التعليق القانوني العام :

لا يجيز القانون التونسي تعريض أي صحفي لأي ضغط من جانب أي سلطة وينص الفصل 13 من المرسوم 115 أنه لا يجوز مساءلة أي صحفي على رأي أو أفكار أو معلومة ينشرها طبقا لأعراف المهنة وأخلاقياتها. كما نصّ الفصل 12 أنه لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر على الصحفي سببا للمساس بكرامته أو للاعتداء على حرمة الجسدية أو المعنوية. ويحمل على قوات الأمن بالملاعب توفير الحماية للطواقم الصحفية ، كما يحمل على النيابة العامة واجب تتبع المعتدين.

وينص الفصل 14 من المرسوم 115 على معاقبة كل من تعدى على صحفي بالقول أو بالفعل حال مباشرته لعمله.

وينص الفصل 123 من المجلة الجزائية على عقاب من يعطل حرية الشغل ويحمل على السلطات الأمنية واجب تأمين فريق العمل الصحفي ضد أي انتهاك أو اعتداء. وبالتالي فإن حالات الاعتداءات اللفظية والجسدية والتهديد والتحرير هي أعمال يتم تتبعها قانونيا لدى القضاء.

القسم القانوني من التقرير تواتر الملاحقات القضائية للصحفيين

تواترت بشكل ملحوظ خلال شهر مارس 2019، أعمال البحث والتحقيق مع الصحفيين في كل من ولايات تونس وتطاوين وصفاقس أمام فرق أمنية غير متخصصة. وقد تم تتبع الصحفيين في 5 حالات خلال هذا الشهر في حين تم إصدار قرارات قضائية في حق قناتي "الحوار التونسي" و"قرطاج +" يقضي بعدم بث محتويات اعلامية

في المقابل قضى القضاء التونسي بعدم سماع الدعوى في 3 ملفات مرفوعة لديه ضد صحفيين وإعلاميين وحفظ شكاية رفعتها وزارة الصحة العمومية ضد صحفية بتطاوين..

• وزير الداخلية السابق لطفي براهم يقاضي رئيس مكتب قناة "الجزيرة" لطفي حجي:



يوم 4 مارس 2019 مثل السيد لطفي حجي رئيس مكتب الجزيرة بتونس أمام الباحث الابتدائي بباب الخضراء تونس تبعا لشكاية تقدم بها وزير الداخلية الأسبق السيد لطفي براهم حول تقرير صحفي بثته القناة حول لقاءات

وزير الداخلية خلال زيارته للسعودية. يتهم الشاكي الصحفي بالتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي وبث الفتنة.

وحضر محامي النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين معه وبين أن التقرير الصحفي هو عمل مهني احترافي ونقل ما تم تداوله من أخبار وخاصة موقع "أفريك موند" وغيره من المواقع حول الموضوع، وأنه لا وجود لأركان التآمر أو أي جريمة أخرى، كما أكد الصحفي أنه أنجز عمله بمهنية وأن العمل الصحفي لا يمكن أن يتحول إلى جريمة.

. أعوان مركز البريد يقاضون فريق عمل "الحقائق الأربع"

بتاريخ 7 مارس 2019 تم بمركز الأمن الوطني ببرج الوزير من ولاية أريانة سماع المصور الصحفي الجيلاني لخضر وسائق السيارة أكرم هذيلي بحضور محامي القناة. وتم السماع بناء على شكاية جزائية تقدم بها الممثل القانوني لمركز الفرز البريدي إلى النيابة العمومية بمحكمة أريانة يتهم فيها المصور باقتحام مؤسسة عمومية كما وجه الاتهام للسائق وأضيفت إليه تهمة محاولة دهس عاملين بالمركز وتعود الوقائع إلى تاريخ 5 مارس 2019 عندما توجه الفريق الصحفي المذكور إلى مركز الفرز البريدي لإنجاز عمل صحفي، ولدى محاولته مغادرة المكان منع من ذلك من قبل أعوان بالمركز كما حاولوا الاطلاع على محتوى الفيديوهات وفسخها.

. مدرسة خاصة تقاضي موقع "كابيتاليس"

بتاريخ 14 مارس 2019 تم سماع رئيس تحرير موقع كابيتاليس رضا كافي أمام فرقة الشرطة العدلية بحي الخضراء، كما تم الاستماع للصحفية بنفس الموقع السيدة زهرة عبيد على خلفية مقال صدر بالموقع بتاريخ 2 سبتمبر 2016. انتقدت فيه الصحفية طريقة تسيير المدرسة التونسية بالدوحة والتصرف في مواردها من قبل مديرها وتشكي أولياء التلاميذ من تصرفاته. خلال السماع أعلم رضا الكافي ان الشاكي نسب اليه التلب من خلال المقال المذكور، وقد أجاب بمحاميه أن التلب الصحفي خاضع لاجراءات المرسوم 115 ولا وجه لتتبع موكله طبق مجلة الإجراءات الجزائية العدلية كما أن الشاكي لم يطلب حق الرد والتصحيح بل خير اللجوء مباشرة الي القضاء.

. قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس يمارس رقابة مسبقة على الإعلام :

يوم 14 مارس 2019 أصدر قاضي التحقيق المكتب 10 بالمحكمة الابتدائية بتونس قرارين قضى الأول بمنع بث فقرة من برنامج الحقائق الأربعة الذي يقدمه الصحفي حمزة البلومي على فضائية "الحوار التونسي" وقضى الثاني منع إعادة حصة حوارية بثت على فضائية "قرطاج +" تناولت قضية موت 15 رضيعا بمستشفى الرابطة بتونس العاصمة في ظروف يتم التحقيق فيها من قبل لجنة فنية عينت للغرض.

برر قاضي التحقيق قراره بسرية التحقيق وعدم التدخل في عمل القضاء وأن التناول الإعلامي للقضية لا بد أن يخضع للترخيص المسبق من قبله كقاض متعهد بالتحقيق في الموضوع في هذا الصدد فإن المرسوم 115 أوضح في فصله 61 أنه يحجر نشر وثائق التحقيق قبل تلاوتها في جلسة علنية". وهذا الفصل واضح ويشير أن أوراق الملف القضائي التي يتم نشرها للعموم وهو ما يمثل انتهاكا لسرية التحقيق وقرينة البراءة من جهة أخرى فإن التحقيقات الصحفية لها خصوصياتها من حيث البحث والاستقصاء وأسلوب نشر المعلومات وهي تحقيقات تختلف عن التحقيقات الإدارية والقضائية التي تهدف إلى تحديد المسؤوليات وتسليط العقوبات على من ثبت ارتكابه للفعل الإجرامي وساهمت العديد من التحقيقات الصحفية في كشف جرائم تعهد بها القضاء لاحقا مثل ملف ما يسمى بـ "مدرسة الرقاب القرآنية" وغيره من الملفات، وهو ما يؤكد أهمية الصحافة الاستقصائية.

في هذا الصدد لا بد من التذكير أن الاستقصاء الصحفي لا بد أن يحترم الضوابط القانونية مثل الحق في الصورة وحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية وحماية الطفولة ومبادئ حقوق الانسان وقرينة البراءة وسرية التحقيق أو الأبحاث العدلية وسرية المصادر وحمايتها وتمكين ذوي المصلحة من حق الرد أو التوضيح وخلافا لما جاء بقرار المنع لا يمكن أن تشكل تدخلا في عمل القضاء أو مساسا بسرية التحقيق، كما أن من حق الجمهور أن يكون على اطلاع عبي بعض القضايا الهامة مثل قضية الرقاب أو موت الرضع أو التحرش بالأطفال وهي قضايا تهم الطفولة بوصفها فئة هشة ومستضعفة.

وتساهم الصحافة الاستقصائية في نوعية الرأي العام وتحسيسه ببعض القضايا النبيلة وبخلاف ذلك فإن الكثير من الجرائم تبقى حبيسة الملفات القضائية ويمكن أن تتكرر مرات ومرات لأنه لم يحصل وعي بضرورة التصدي المجتمعي لها، وهو الأمر الموكول للإعلام ولا ينتهك التناول الاعلامي للقضايا الهامة قرينة البراءة باعتبار أنه لا يوجه أي إتهام إلى شخص بعينه بل هو تناول الظاهرة لبيان بعض تفاصيلها وأسبابها ونتائجها والاضلالات التي سمحت بحدوثها.

بخصوص الترخيص في التناول الإعلامي للقضية فإن الفصل 61 فقرة 2 من المرسوم 115 يشير إلى ضرورة الحصول على إذن قضائي مسبق بخصوص النقل السمعي والبصري للمحاكمات المتعلقة بالجناح والجنايات المنصوص عليها بالفصول من 201 إلى 240 من المجلة الجزائية المتعلقة بجرائم

القتل وقضايا الآداب العامة، والحال أن البرامج التي تم منع بثها لا تتعلق بنقل محاكمة المتهمين في القضية بل هي برامج صحفية عامة حوارية واستقصائية ولا تستوجب الترخيص المنصوص عليه بالفصل 61 المذكور.

في الخلاصة فإن قرار قاضي التحقيق لا يتوافق مع الدستور الذي يمنح الرقابة المسبقة على المضامين الإعلامية ولا مع المرسوم 115 الذي يحدد بدقة حالات الترخيص في النقل السمعي والبصري للمحاكمات أو الظروف المحيطة بها مثل استجواب المحامين أو الضحايا أو المهتمين أو الشهود أو غير ما شابه ذلك على هامش المحاكمات في الجرائم المحددة بالنص القانوني.

كما أن القرار يخرق الاختصاص الموكول إلى هيئة الاتصال السمعي والبصري للرقابة البعدية للمضامين الإعلامية ومنع إعادة بثها إذا كانت مخالفة للقواعد المهنية. وعبرت هيئات الدفاع ع الصحافة والتعبير في تونس عن خشيتها على الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور والتي تبقى هشة في ظل عدم استكمال انشاء المؤسسات الحماية لها وخاصة المحكمة الدستورية وكذلك في ظل ضعف الوعي العام بأهميتها.

. نقابة أمنية تقاضي يثرب المشيري :

بتاريخ 20 مارس 2019 تم سماع الصحفية بتطاوين يثرب المشيري من قبل فرقة الحرس الوطني بالمدينة بناء على شكاية تقدمت بها نقابة أمنية خلال شهر مارس 2019 ووجهت النقابة الشكاية للصحفية تهمة الثلب ونسبة أمور غير قانونية لموظفين عموميين وكان المقال تحدث عن شبهات لتورط أعوان أمن في أعمال تهريب بالمنطقة، ويوم 21 مارس أحيلت الصحفية على أنظار النيابة العمومية بحالة تقديم حيث تم إعلامها بأنها ستسلم لاحقا استدعاء للمثول أمام المحكمة.

. شركة خاصة تقاضي رئيس تحرير موقع "الصحفيون التونسيون بصفاقس" حافظ

كسكاس

بتاريخ 25 مارس 2019 تم الاستماع لرئيس تحرير موقع "الصحفيون التونسيون بصفاقس" حافظ كسكاس لدى فرقة الأبحاث العدلية للحرس الوطني بصفاقس على خلفية شكوى تقدم بها الممثل القانوني لشركة حليب بعد نشر الموقع لمقال حول مصادرة شحنة من حليب من إحدى المغازات العامة نظرا لانتهاه صلاحيته.

وكان كسكاس قد تلقى في 21 مارس 2019 دعوة للحضور لدى أنصار الفرقة الأمنية حيث تنتقل اثرها لمقر الفرقة وتم الاستماع له. وتعود أطوار الملف أنه في 7 أكتوبر 2017 نشر موقع "الصحفيون النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

التونسيون بصفاقس" خيرا مفاده مصادرة الشرطة البلدية لشحنة حليب لاحدى الشركات الخاصة ولم يتم ذكر اسم الشركة. وقد تطرق المقال إلى تحرير محضر في حجز بضائع بينت التحاليل أنها فاسدة اثر تقدم المواطنين بشكاوى لدى أنظار الشرطة البلدية. وقد تواصلت ادارة الشركة مع كسكاس لمطالبته بسحب المقال ونشر توضيح في الغرض فقام بسحب المقال في 30 أكتوبر 2017 ورد حول الموضوع.

الأحكام الصادرة عن القضاء لفائدة الصحفيين

• الحكم بعدم سماع الدعوى لفائدة رئيس تحرير "كابيتاليس" نزار بهلول

بتاريخ 4 مارس 2019 قضت المحكمة الابتدائية بتونس بقبول اعتراض الصحفي نزار بهلول والقضاء لفائدته بعدم سماع الدعوى لبطلان إجراءات التتبع. وكان بهلول محل تتبع جزائي بناء على شكاية تقدم بها أحد الخواص على خلفية مقال صدر بموقع "بيزنس نيوز" الالكتروني وقد صدر ضده حكم غيابي يقضي بالسجن مدة أربعة أشهر بتهمة تعمد الإساءة إلى الغير عبر شبكة الاتصالات العمومية طبق الفصل 86 من مجلة الاتصالات بموجب الاعتراض اعتبرت المحكمة أن مبنى التتبع يجب أن يكون هو المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وليس مجلة الاتصالات باعتبار أن المقال صدر ضمن جريدة إلكترونية، وقضت تبعا لذلك بالحكم أعلاه.

• الحكم بعدم سماع الدعوى لفائدة الاعلامي لطفي العماري

بتاريخ 28 مارس 2019 قضت الدائرة الجناحية بالمحكمة الابتدائية بتونس بالحكم بعدم سماع الدعوى في حق الإعلامي لطفي العماري في القضية التي رفعها ضده وزير الفلاحة السابق محمد بن سالم. وقد قبلت المحكمة الاعتراض الذي قدمه محامي العماري شكلا وفي الأصل بنقض الحكم الغيابي الصادر في حق العماري في 18 أبريل 2018 تخطئة الصحفي على خلفية نقد العماري للوزير فيما يتعلق بملف حراس الغابة. حيث صرح العماري وقتها أن الوزير السابق فكك جهاز حراس الغابة الذي اعتبره وقتها

"عينا من عيون الأمن في الوقاية من الإرهاب" وتعويضه بحراس موالين للوزير. وقد رفع محمد بن سالم اثر هذا التصريح قضية ضد العماري في أوت 2017 يتهمه فيها بالثلب.

• الحكم بعدم سماع الدعوى لفائدة الصحفية منى البوعزيزي

بتاريخ 8 مارس 2019 قضت الدائرة الجناحية بالمحكمة الابتدائية بتونس بالحكم بعدم سماع الدعوى في القضية التي رفعها وزير التربية حاتم بن سالم ضد الصحفية بجريدة "الشروق" منى البوعزيزي. وكان بن سالم قد اتهم البوعزيزي بتهمة نسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي اثر خبر نشرته في 3 أبريل 2018 بجريدة الشروق نقلا عن أمين عام أحد الأحزاب. وكان مصدر الصحفية قد صرح إن الوزير "قام باستئناف قرار طرده من التدريس بعد ان أعلن مسانده المطلقه لنقابة الثانوي والأساتذة للدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المشروعة. وقد استأنف الوزير الحكم الابتدائي.

• حفظ شكوى ضد الصحفية بإذاعة "صبرة أف أم" يثرب المشيري

قرر النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتطاوين حفظ الشكوى التي رفعت وزارة الصحة العمومية في حق الصحفية بإذاعة "صبرة أف أم" يثرب المشيري في مارس 2018 بتهمة نشر أخبار زائفة على نشرها مقالين بتاريخ 27 فيفري 2018 حول سرقة أدوية مخدرة بمستوصف "بروموت". وقد تم حفظ الشكوى على خلفية اثبات الحقائق التي نشرتها الصحفية حول هذا الموضوع.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات طالت الصحفيين خلال شهر مارس 2019 تدعو:

- النيابة العمومية لمراجعة احالاتها للقضايا المرفوعة ضد الصحفيين خارج إطار المرسوم 115 ومراعاة الجوانب الاجرائية المرتبطة بالملفات المتعلقة بحرية الصحافة والطباعة والنشر.
- القضاء إلى احترام الصلاحيات المناطة بعهدة الهيئات التعديلية المستقلة المنظمة لقطاع الإعلام والمبدأ الدستوري القاضي بعدم جواز الرقابة المسبقة على المحتويات الإعلامية.
- الهياكل الرسمية من رئاسة الجمهورية والوزارات ومنظمين التظاهرات العربية والاقليمية الى احترام مبدأ تكافؤ الفرص والابتعاد عن الممارسات التمييزية التي من شأنها أن تحرم المواطن من اعلام حر وتعددي
- المسؤولين الجهويين إلى احترام طبيعة عمل الصحفيين والسعي إلى تسهيل مهامهم ومدعم بالمعطيات الضرورية لضمان حقوق المواطنين وعدم اقحامهم في صراعاتهم الداخلية.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع :

- المفوضية السامية لحقوق الإنسان

- اليونسكو